المحاضرة الأولى

أساسيات النحو العربي وتيسير تعلمه

الأستاذ الدكتور تمام حسان

دار العلوم- جامعة القاهرة

السبت 28 ذو الحجة 1418هـ 25 نيسان 1998م

النحو علامات تكشف عن علاقات. فأما العلامات فتلتمس في حقلي الأصوات والصرف وأما العلاقات فهي نسيج النحو ذاته. ذلك أن اللغة نظام أكبر يشتمل على أنظمة فرعية منها نظام الأصوات ونظام الصرف ونظام النحو وأنظمة صغرى دون ذلك، وهذه الأنظمة بينها تكافل بمعنى أن كل واحد منها يمد الآخر بما يعينه على أداء وظيفته، فالأصوات تمد الصرف والنحو بعناصرها التي تعين على وضوح المعنى، والصرف يمد النحو أيضاً بهذه القرائن اللفظية الدالة على المعاني النحوية، أما النحو فنظامه مكون من شبكة من العلاقات التي تربط بين أبوابه في السياق المتصل وتسمى لهذا السبب بالقرائن المعنوية. دعنا الآن نستعرض بعض ما يقدمه كل من هذه الأنظمة من قرائن المعنى:

1- عطاء نظام الأصوات للصرف

الفرق بين مفهوم الصرف ومفهوم النحو أن الصرف يتخذ المفردات موضوعاً ولكن موضوع النحو هو الجملة وما يربط بين مفرداتها من علاقات. لهذا نجد عطاء الأصوات للصرف ينحصر فيما يعين على وضوح معاني المباني المفردة، وأن عطاء الأصوات للنحو يقع فيما يعين على فهم العلاقات النحوية، فالذي يقرأ ألفية ابن مالك يجد بها تحديداً لأقسام الكلم وبيان العلاقات الصوتية الدالة على كل قسم منها فنقرأ قوله:

بالجرِّ والتنوينِ والنِدا وألْ ومسند للاسم تمييزٌ حصلْ

وكذلك

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونون أقبلنّ فعلٌ ينجلي

سِواهما الحرف ....

فعلامة الجر كسرة أو نحوها وهي صوت وكذلك التنوين وهمزة النداء أصوات استعملت في الكشف عن مفهوم صرفي هو الاسم كما استعملت التاء متحركة

وساكنة والياء والنون في الكشف عن مفهوم صرفي آخر هو الفعل أما الحرف فيعرف بقرينة عدمية هي عدم قبوله لهذه العلامات، فإذا تجاوزنا ما وسعه بيتا الألفية من ألفاظ رأينا الجر لا ينفرد بالدلالة على الاسمية وإنما يشاركه فيها النصب والرفع وأن الكسرة ليست العلامة الوحيدة للجر وإنما تشاركها فيه الياء في التثنية والجمع مما يشير إلى أن الاسم يقبل التصريف وكذلك يشير التنوين إلى التنكير والتمكين وغيرهما وتشير أل إلى التعريف وكلها معانٍ صرفية للمفردات.
أما التاء في فعلتَ وأتتْ ومعهما يا افعلي فهي إشارة إلى صلاحية الفعل في جدول إسناده أن يُعرف بوساطة ما يتصل به من الأصوات الدالة على الفاعل متكلماً أو مخاطباً أو غائباً، مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً وكل ذلك معان صرفية تكتشف بوساطة هذه الأصوات، ويؤكد الفعل بنون التوكيد وهي صوت، وإلى جانب ذلك نجد حروفاً أخرى تدل على معانٍ صرفية مفردة كنون المطاوعة وتاء الافتعال والسين والتاء للطلب والزائد من الحروف وما تتعرف له الحروف من التعبير عن طلب الخفة بوساطة الإدغام والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف وغير ذلك وجميعه يتناول المعاني المفردة لا العلاقات.

2- عطاء الأصوات للعلاقات النحوية

يقول النحاة: الإعراب فرع المعنى، ويقصدون بذلك أن العلامات الإعرابية إنما تستعمل للكشف عن المعاني النحوية (أي عن معاني العلاقات)، ونصيب الأصوات من هذه المعاني هو الكسرة للدلالة على الجر والضمة للدلالة على الرفع والفتحة للدلالة على النصب والسكون للدلالة على الجزم أما العلامات الفرعية فتتخطى الصوت الواحد ومن ثم تنتمي إلى عطاء الصرف للعلاقات النحوية، ومن الأصوات الدالة على علاقة نحوية حروف الجر كالباء واللام والكاف ودليل ذلك ما نعرفه من تعلق الجار والمجرور بالمتعلَّق كما أن حروف العطف تكشف عن علاقة بين المتعاطفين وتربط واو المعية بين متصاحبين وتعبر واو الحال عن

ملابسة بين أمرين وياء النسب بين منسوب ومنسوب إليه. ومن هذا القبيل أيضاً سكون الوقف الذي يربط بين المعنى وتمامه ونون التوكيد التي تربط المعنى بالحث والإصرار، وكل ما يطلق عليه في العرف النحوي حروف المعاني من الحروف المفردة يعد من عطاء الأصوات للعلاقات النحوية.

3- عطاء الصرف للنحو

لعل تحديد الصرف لأقسام الكلم أن يكون أهم عطاء يقدمه الصرف للنحو ذلك أن انتماء الكلمة إلى قسم بعينه أهم قرينة لفظية على المعنى، فإذا قلنا قام زيدٌ فأول قرائن المعنى أن قام فعل يشتمل على معنى الحدث ومعنى الزمن وعلى صيغة بعينها ولو لم يكن بصيغته فعلاً دالاً على المعنيين كليهما ما رفع فاعلاً (هذا لا يطعن في رفع الصفة لفاعلها وإضافة المصدر إلى فاعله)، فإذا تخطينا "قام" إلى "زيد" عرفنا أنه فاعل بالقرائن الآتية:

أنه اسم	ولو لم يكن اسماً ما كان فاعلاً (لاحظ أن الاسم من أقسام الكلم).
وأنه مرفوع	وهذا من عطاء الأصوات للنحو.
تقدمه فعل	وتلك قرينة الرتبة (وهي علاقة نحوية خالصة) وعَوْدٌ إلى قسم الأفعال.
مبني للمعلوم	وهذه قرينة صرفية أخرى تنتمي إلى مفهوم "البناء".
ودل على من فعل الفعل	وهذه قرينة معنوية نحوية خالصة تسمى قرينة الإسناد

فهذه قرائن الفاعلية الخمس وللصرف منها ثلاث هي من عطائه للنحو. والمهم أنك إذا جمعتها معاً بهذا الترتيب حصلت على تعريف الفاعل.

ومن عطاء الصرف للنحو مفهوم الجمود والاشتقاق ونسبة اللفظ المفرد إلى أن أي منهما واشتراط أحدهما أو الآخر لفهم باب نحوي معين. فالخبر المفرد

والنعت المفرد والحال المفردة من المشتقات إلا عند الترخص في اشتقاقها والتمييز جامد وحسبنا أن نقرأ أقوال ابن مالك في وصف الحال:

وكوُنهُ مُنتقلاً مَشْتقاً يَغْلِب لكنْ ليسَ مُستحقا

وإذا جاء الجامد في مكان المشتق جرى تأويله بالمشتق ليصح اشتماله على الرابط، ومن هذا القبيل أن المصدر يعرب بعد الفعل مفعولاً مطلقاً إن كان من مادة اشتقاق الفعل فإن لم يكن كذلك أعرب نائباً عن المفعول المطلق إن كان في معناه أو مفعولاً لأجله إن خالف المفعول المطلق في المعنى. انظر إلى الأسئلة الآتية: قام قياماً – قام نهوضاً– قام تكريماً لضيفه، ولما كان الاشتقاق من خصائص الأسماء والأفعال بحكم الأصل وكان الجمود من خصائص الحروف جعل النحاة ما جاء من الصيغ المنسوبة إلى الاسمية جامداً غير متصرف كالضمائر مثلاً مبنياً للشبه الوضعي أي الشبه الذي نشأ بسبب أصل الوضع.

ومن عطاء الصرف للنحو أن ظاهرة الاشتقاق تتطلب تعدد الصيغ الصرفية للدلالة على اختلاف المعنى الوظيفي للمفردات المشتقة، فمعني الصيغة معنى صرفي يسبق المعنى المعجمي والمعنى النحوي كليهما فإذا قلت: "استغفر الله" تدرج المعنى على النحو التالي:

معنى الصيغة المعنى المعجمي المعنى النحوي

الطلب طلب المغفرة المضارعة+ الاستتار+ التعدية

فيكون المعنى الكلي: أطلب غفران الله، وقد يتعدد معنى الصيغة الواحدة بسحب ما ترد فيه من السياق فيسمى ذلك: "تعدد المعنى الوظيفي" انظر مثلاً إلى اختلاف المعنى الصرفي للصيغة في المثالين الآتيين:

الموظف قائم بواجبات وظيفته في ساعات العمل.

الله سبحانه قائم على كل نفس بما كسبت.

فلفظ قائم في المثال الأول اسم فاعل لأنه يدل على التجدد والانقطاع بانتهاء ساعات العمل ثم ابتدائها في اليوم التالي، أما لفظ قائم في المثال الثاني فهو صفة مشبهة لدلالته على الدوام والثبوت فلو كان لأصل الاشتقاق دخل في تحديد المعنى لاتفق المعنى في الحالتين، أما وقد اختلف المعنى فقد كان اختلافه للتقابل بين معنيين صرفيين أحدهما التجدد والانقطاع والثاني الدوام والثبوت.

ومما يرجع إلى الصرف بحسب أقسام الكلم أيضاً معاني الأدوات الداخلة على الجمل الدلالة كل منها على معنى الجملة التي دخلت عليها ثم دلالتها على ربط أوصال الجملة. أنظر مثلاً إلى دلالة "إن" الشرطية في قولك "إن تُكْرِمْني أُكْرِمك" وتصور أنك انتزعت الأداة من موقعها فالذي يبقي لك فعلان مضارعان لا داعي لجزمهما ومن ثم لا رابطة تربطهما فلا يتحقق معنى الشرط، وكل أداة فمعناها متعدد عند إفرادها ومتحدد عند وضعها في جملة. انظر مثلاً إلى الأمثلة الآتية:

ما ضاع حق وراءه مطالب = نافية

ما الذي جاء بزيد = استفهامية

وما تفعلوا مِنْ خَيرٍ يَعْلَمه الله= شرطية

سُررت بما سمعت = موصولة

ودّوا ما عنتّم = مصدرية أي ودوا عنتكم

لن أفعل ذلك ما حييت = مصدرية ظرفية أي طول حياتي

إنما أنت نذير = زائدة فائدتها إدخال إن على الضمير المنفصل

إنَّ ا لله لا يَسْتَحِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا= مبهمة لإفادة التعميم.

وقد تلحق "ما" الشرطية بالظرف نحو "إذما" و"حيثما" وبالمبهمات نحو "كيفما" و"كلما" فتضيف إلى الشرط معنى ما لصقت به، وقد لا تكفي صياغة الجملة لتحديد معناها فتحتاج إلى قرينة من سياق النص ففي قوله تعالى: [**لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ**] فهم المفسرون معنى "ما" على أنها موصولة ولكن ذلك يتعارض مع الاستفهام الإنكاري بعد ذلك بقوله [**أَفَلَا يَشْكُرُونَ**] والأوضح أن تكون "ما" نافية لأن نفي أن يكون طعامهم من عمل أيديهم يجعله أدخل في فضل الله ومن هنا يجب عليهم الشكر ويستنكر عدمه. ومثله ما في قوله تعالى [**وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ**] فظاهر الجملة يجعلها استثناء مفرغاً أي أنهم اعتزلوا قومهم وليس لهم معبود إلا الله... وواضح أن الفتية كانوا مؤمنين يعبدون الله سبحانه فلو كان قومهم كذلك ما اعتزلوهم وما كان ينبغي لهم أن يعتزلوهم. هذا عطاء الجملة في عزلتها ولكننا لو رجعنا إلى سياق النص لوجدنا قبل ذلك بقليل قوله تعالى: [**هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا**] أدركنا أن "ما" ليست نافية وإنما هي موصولة وأن "إلا" بمعنى "غير" أو "من دون" ويكون المعنى: وإذا اعتزلتموهم هم والذين يعبدونهم من دون الله، ويقال مثل ذلك في تعدد معاني "إن" كما في قول الشاعر:

أنا ابنُ أباةِ الضيَّمِ مِنْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

فلو جعلنا "إنْ" شرطية لوقعنا في تحصيل حاصل إذ لا يقال: فلان يأبى الضيم وإن كان كريم المعدن، فلو جعلناها نافية لوقعنا في التناقض إذ لا يصح قولنا: فلان يأبى الضيم ولم يكن كريم المعدن، فلم يبق لنا غلا أن نجعلها مخففة من الثقيلة، وقد جاء وصولنا إلى هذا المعنى بقرينة من خارج الجملة ومن خارج سياق النص أيضاً وهي قرينة عقلية تسمى السبر والتقسيم.

4- العلاقات النحوية

تقدم أن النحو شبكة من العلاقات يرفدها عطاء نظامين من أنظمة اللغة هما النظام الصوتي والنظام الصرفي أما العلاقات النحوية فكلها قرائن معنوية وأهمها الإسناد الذي يعد قوام الجملة لأنه علاقة الفعل بمرفوعه وعلاقة المبتدأ بخبره. أما بقية العلاقات فمنها التعدية وهي قرينة المفعولية ومنها السببية وهي قرينة المفعول لأجله والظرفية وهي قرينة بيان النوع أو العدد والتأكيد وهو قرينة نفي إرادة المجاز ولذلك لا يقال: ضرب المثل ضرباً لأنا لمعنى "ذكر مثلاً"، ثم تأتي علاقة التبعية وهي قرينة النعت والعطف والتوكيد والبدل ومنها الملابسة وهي قرينة إرادة الحالية منها التفسير وهي قرينة التمييز ومنها الإخراج وهي قرينة التعجب والإنشاء بوساطة المصادر ونحو ذلك، وهذه هي العلاقات الكبرى في داخل الجملة، ومن القرائن اللفظية ما يشتمل على علاقات أيضاً ولذلك تعد من عطاء النحو ذاته وهذه القرائن هي التضام والرتبة والربط، فالتضام يشتمل على ثلاث من العلاقات هي: الافتقار وهو علاقة بين مفتقر ومفتقر إليه كافتقار الموصول على صلة والحرف إلى مدخول له ثم علاقة الاختصاص وهي علاقة ارتباط بين أداة يراد بها معنى بعينه بلفظ آخر من بين ألفاظ تدل على معنى مشترك كاختصاص "لم" بالدخول على المضارع دون غيره من الأفعال وأما العلاقة الثالثة من علاقات التضام فيه المناسبة المعجمية بين اللفظين المترابطين ذلك أن المعجم يشتمل على حقول من المعاني يناسب بعضها بعضاً ويفارق بعضاً آخر، فإذا كان لدينا فعل مثل "فهم" فإنه يتطلب فاعلاً عاقلاً ومن هنا يقال أن بينهما مناسبة معجمية مما يصدق عليه قول البلاغيين "إرادة المعنى الأصلي" ومن هنا لا يجوز استعمال جملة مثل "السماء تحتنا" أو "تدحرج فلان إلى أعلى" فإذا لم تراع المناسبة فذلك يسمى المفارقة المعجمية وهي تؤدي إما إلى فساد المعنى كما سبق منذ قليل أو إلى "المجاز" الذي هو بحكم التعريب: "نقل اللفظ من معناه الأصلي على معنى آخر

لعلاقة بين المعنيين مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي" فعدم إرادة المعنى الأصلي هو المفارقة المعجمية ولكن هذه المفارقة تبررها إرادة المجاز فإذا قلنا مثلاً: "ألقى الأسد خطبة يحرض بها جنوده" فبين إلقاء الخطبة وبين الأسد الحقيقي مفارقة معجمية ولكن إرادة تشبيه شجاعة القائد بشجاعة الأسد أو على الأصح تشبيه القائد بالأسد بجامع الشجاعة في كل أي بعلاقة المشابهة مع قرينة الخطبة التي لا تكون من الأسد الحقيقي كن كل ذلك مبرراً لقبول المفارقة المعجمية لسبب أسلوبي غير نحوي.

أما قرينة الرتبة فقوامها علاقة بين سابق ولاحق من الألفاظ فهي ليست من الأصوات ولا من الصرف وإنما هي علاقة نحوية خالصة تتحول إلى قرينة من قرائن المعنى، والمعروف أن الرتبة محفوظة فلا تتخلف وإما غير محفوظة فتخضع للاعتبارات الأسلوبية والبلاغية.

وتبقى من القرائن الثلاث قرينة الربط وهي ذات صورتين إحداهما صورة الإحالة والأخرى صورة المطابقة، والمقصود بالإحالة الإشارة بطريقة ما على مذكور في الجملة أو مفهوم من سياقها يتصيده المرء من سياق الكلام، والمقصود بالمطابقة التشابه بين اللفظين أو ما فوقهما في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) وفي الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) والتعيين (التعريب والتنكير) وفي الإعراب (الرفع النصب والجر). ذكر النحاة من صور الإحالة إعادة اللفظ نحو: [**وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الكِتَابِ**] وإعادة المعنى نحو [**دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ**] وإعادة الضمير إلى مذكور سابق نحو [**وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ**] أو لاحق نحو [**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ**] أو متصدر نحو [**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**] ونحو [**مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ**] والإشارة نحو [**وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ**] "أل" نحو [**وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ**

وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى] .ثم غفل النحاة عن استعمال الموصول والوصف في الربط. فأما الموصول فيمنه قوله تعالى: [**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا**] أي أجرهم، وقوله تعالى: [**وَجَاءَ المُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ**] أي وقعدوا، ومن الموصول الحرفي [**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ المُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا**] أي رأيتهم. وأما الربط بالوصف فمنه قوله تعالى: [**وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ**] أي فقاتلوهم. وكذلك [**قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ**] أي صدوركم. فما دام الضمير في هذه الشواهد يعاقب الموصول والوصف فهما بمعناه في الربط.

بل إن قرينة الإعراب التي سبق الكلام عنها بصدد عطاء الأصوات للنحو ليست في الواقع بهذه البساطة، ذلك أن الأدلة على الإعراب لا تنحصر في مجرد العلامة الإعرابية أصلية كانت أم فرعية، فأدلة الإعراب تبدو على نحو ما نراها في الشكل الآتي:

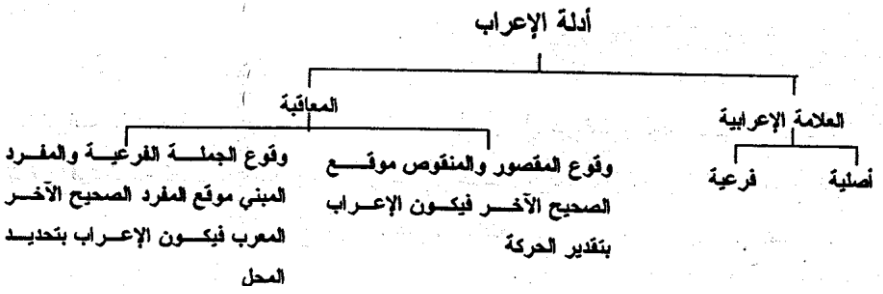

والفرق بين دلالة العلامة ودلالة المعاقبة أن دلالة العلامة سياقية Syntagmatic ودلالة المعاقبة استبدالية Paradigmatic ويشارك الجملة الفرعية في اللجوء إلى تحديد المحل ما بني من الألفاظ إذ يقال فيه "مبني على

كذا في محل كذا" ولعل هذا الطابع المركب لقرينة الإعراب هو الذي دفع النحاة إلى منح الإعراب في جهودهم النحوية مكانة لا تعادلها مكانة قرينة أخرى حتى أصبح النحو كأنه إعراب فقط، وأصبح التصويب والتخطئة مرتبطين بالإعراب وأصبح اللحن مرتبطاً في الأذهان بالإعراب على رغم إمكانيه مع القرائن الأخرى بدليل اشتمال كتب التراث الأدبي على ما يشير إلى ذلك كالذي نراه في كتب الجاحظ مثلاً، ومن ظواهر العناية بالإعراب اشتمال كتب النحو في أوائل تبويبها على باب عنوانه "المعرب والمبني" والإفاضة في الكلام عن أنواع الشبه المؤدي للبناء كالشبه الوصفي والشبه المعنوي والنيابة عن الحرف والافتقار الذي هو عنصر مهم من قرينة التضام. كما عنيت طائفة أخرى من كتب النحو بإحصاء المعاني العامة التي تعبر عنها الحروف والأدوات كما تحصى الجمل الفرعية ذوات المحل الإعرابي وتلك التي لا محل لها من الإعراب أصلية كانت كالجملة المستأنفة أم فرعية كصلة الموصول، ومن هذه الكتب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام "والجنى الداني في حروف المعاني" للحسن بن قاسم المرادي ورصف المباني للمالقي. ومع ذلك وقع جماعة من النحاة في التهوين من شأن الإعراب والغض من ضرورته للمعنى مما يعني ضمناً أن الإعراب ليس قرينة من قرائن النحو، من هؤلاء قطرب الذي رأى الإعراب علماً للخفة لا دليلاً على المعنى وتابعه في ذلك قوم بينهم بعض المحدثين كالدكتور إبراهيم أنيس. ولكن الذي يتابع التركيب العربي واعتماده في كثير من الحالات على الإعراب لا بد أن ينكر القول بانفصام العلاقة بين الإعراب والمعنى، ولنا أن ننظر في قوله تعالى: **[اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ وَالمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ]**، فلو تحرر لفظ المسيح من الإعراب بالنصب إلى الجر مثلاً لكان معطوفاً على لفظ الجلالة فنسب إلى مقام الألوهية التي لا ينبغي أن تنسب إليها الأحبار والرهبان، أما النصب فيلحق المسيح عن طريق العطف عن الأحبار والرهبان فلا ينبغي له ولا لهم أن يتخذوا آلهة من دون الله.

تلك هي أساسيات النحو وهي على رغم ضبطها وتنظيمها غير مانعة للبس وذلك بسبب تعدد المعاني على التركيب الواحد فالتركيب الإضافي في حالة المصدر قد يكون بإضافته إلى فاعله أو مفعوله والضمير العائد قد يعود إلى

المضاف أو المضاف إليه وقد يعود إلى الموصوف أو إلى صفته، وكذلك النعت قد يصف المضاف أو المضاف إليه ونحو ذلك مما يتبين من الأمثلة والشواهد، هذا واقع من الناحيتين النظرية والعملية لكن القرائن المختلفة تحول في أغلب الأحيان دون وقوعه وبخاصة في التراكيب القرآنية المعجزة، وقد سبق أن أشرنا على آيتي يس والكهف وما أزال اللبس في كل منهما. فمن شواهد إضافة المصدر قوله تعالى: [**وَلَا تُطِعِ الكَافِرِينَ وَالمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ**] إذ ليس في النحو ما يدل على أنهم آذوه أو هو الذي آذاهم ولكن القرينة تأتي من وقائع في النحو ما يدل على أنهم هم الذين كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم ومن ذلك أيضاً [**لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**] فهم المفسرون هذه الآية على إضافة المصدر إلى مفعوله فقالوا إن المعنى المقصود هو نهيهم عن أن ينادوه: يا محمد بل أن يقولوا: يا رسول الله، غير أن القرينة تدل على إضافة المصدر إلى فاعله، وحسبنا أن نتذكر قوله تعالى: [**وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا**] وأن نضع ذلك بإزاء قوله تعالى: [**قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ**] هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يتناسب مع قوله تعالى [**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ...**] أي دعوته إياهم إلى الإسلام مع إضافة المصدر على مفعوله. وانظر إلى ما يحكم به النحو من جواز العطف على الضمير أو على لفظ الجلالة في قوله تعالى: [**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُو العِلْمِ قَائِمًا بِالقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ**]، أما النص فقد جاء بقرينتين على المعنى بعطف الملائكة على لفظ الجلالة وذلك قوله تعالى: [**قَائِمًا بِالقِسْطِ**] ولم يقل قائمين، وقوله تعالى [**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ**] وفي قوله تعالى" [**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ**] ما يوقف قواعد النحو حائرة بين عطف "إياكم" على الرسول أو التحذير من الإيمان بالله ربهم، ولكن القرينة التي تقوم دون فهم التحذير متعددة فالرسول أولاً لم يخرج وحده، ثانياً أن العرب كانت تؤمن بوجود الله [**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ**] فلا يعقل أن يجري

التحذير من عبادته ثالثاً تأتي القرينة في لفظ "ربكم" بإضافة الرب إلى ضمير المخاطبين فالمرء لا يدعى إلى ترك الإيمان بما يعترف أنه ربه. فهذه قرائن ذات طابع عقلي معنوي وطابع آخر لفظي، ويطول المقام لو أردنا بعض الشواهد الكثيرة الأخرى التي تدل على أن النحو في كل لغات الأرض ليس أكثر من علامات تكشف عن علاقات وأن العلاقات ليست غاية المطاف، وإنما يكون فهمها مؤهلاً للانتقال إلى إدراك المعنى النحوي دون المعنى الدلالي الأكبر الذي هو معنى النص، والفرق عظيم بين نحو الجملة ونحو النص، والفرق عظيم بين قرائن الجملة وهي رهن محبسها في الجملة وبين حرية القرينة الكبرى النصية وهي المسماة بالتناص الذي عبر عنه المفسرون بقولهم: القرآن يفسر بعضه بعضاً والذي حكاه الفقهاء بقولهم: الحديث يفصل ما أجمله القرآن، وقد سبق استعمال التناص بين آيتين من سورتين مختلفتين منذ قليل.

هذا هو النحو وتلك أساسياته، فكيف يمكن لنا أن نتعلم هذا النحو من خلال وسائل معينة تعين على الوصول إلى هذا التعلم؟ إن مثل تعلم النحو بالنسبة إلى صحة الكلام كمثل المنطق بالنسبة إلى صحة التفكير فكلاهما يعين على الحكم بالصحة والخطأ ولكنه لا يعين إلا بدرجة محدودة جداً على إنتاج الصحيح والفاسد. ودليلنا على هذا أن العلماء بقواعد النحو غير معصومين من الخطأ في كلامهم باللغة الفصحى وأن الشكوى مشهورة من أن معلمي النحو يستعلمون اللهجة الدارجة في الفصل في تعليم القواعد الفصحى على الرغم من التوجيهات الرسمية، وذلك لعلمهم أن مداومة استعمال الفصحى خلال الدرس مما يعز عليهم بلوغه، وبخاصة بالنسبة إلى الإعراب وعلاماته. وإذا كان ذلك دليلاً على أن المعلم لم يحسن الانتفاع بقواعد النحو على رغم علمه بها فأحرى بالطالب أن يكون أقل انتفاعاً بالنحو وبخاصة لأنه لم يتقن قواعده التي يحاول أن يتعلمها، كيف إذاً يمكن الوصول إلى تعلُّم النحو تعلماً مُيسراً يصل بالطالب في حاضره ومستقبله إلى إنتاج الكلام الصحيح ؟ إن تعليم النحو يتم في الحاضر بوساطة التلقين وحفظ القواعد وإيضاحها بالأمثلة المصنوعة بدلاً من الشواهد الفصيحة، وربما وجدنا بعض دور التعليم تفرض على الطالب المتعلم حفظ ألفية ابن مالك

بدلاً من توجيهه إلى حفظ النصوص الأدبية الراقية بدعوى أن ألفية ابن مالك تكتنز قواعد النحو وإن احتاج نصها إلى جهود الشراح.

فإذا كان تعلم النحو يتم من خلال هذه الطرق الصعبة فيوصم النحو نفسه واللغة العربية من بعده بالصعوبة فكيف الوصول إلى تيسير تعلم النحو؟ لن يكون تيسير التعلم إلا بإصلاح النظرة إلى التعليم. إن المقصود من تعليم النحو وتعلمه إنما هو الوصول إلى المهارة الأدائية في استعمال اللغة، واللغة في طبيعتها أداة الاتصال في المجتمع ليس ذلك بالنسبة للدارجة فقط بل للفصحى كذلك لأن كلاَ منا يصلِّي باللغة الفصحى ويكتب رسائله باللغة الفصحى ولا تتم خطبة الجمعة إلا بالفصحى ويكتب رسائله باللغة الفصحى وما تزال الفصحى لغة الصحافة وبعض لغة الإعلام المسموع فلها في حياتنا جانب مهم يبرر دعوى أن الفصحى هي لغة يومنا كما كانت لغة أجدادنا. أضف إلى ذلك أن مدارسنا في مرحلة التعليم العام لم تكن جهودها في تعليم اللغة مقصورة على دروس النحو فقط لأنها كانت تضع في برامجها دروساً لممارسة الأداء اللغوي وأوجه الاتصال كدروس المحفوظات والتعبير والمطالعة والإنشاء واشتمل النشاط المدرسي على المناظرة والخطابة وغيرها مما يعد ممارسة للاستعمال اللغوي المؤدي إلى كسب المهارة. وشأن التلميذ بالنسبة للإفادة من هذه الممارسة شأن الطفل يولد اليوم ثم ما يزال يسمع ما تقوله الأم في مناغاتها إياه وكلامها مع من حولها فيصدر الطفل أصواتاً غير مفهومة تتحول بعد ذلك إلى ألفاظ حتى إذا بلغ الثالثة من عمره أتقن لغة أمه دون أن يعرف لها نحواً أو صرفاً.

ومع ذلك بالغ البعض في أهمية النحو بالنسبة للمهارة وأرادوا تيسير تعليمه فظنوا أن هذا التيسير يتم بحذف بعض أبواب النحو التي زعموها غير مهمة ناسين أن النحو نظام وأن النظام إن ألغي منه جزء تهدمت بنيته وأصبح شيئاً آخر غير الذي كان، ورأى البعض أن حفظ ألفية ابن مالك يعين على تذكر القواعد ومن ثم فيه تيسير لتعليم النحو وتعلمه ناسين أن ألفية ابن مالك تفتقر على الشرح والمفتقر لا يمنح، أما أن تكون نافعة بعد الشرح فدونك شروحها فانظر لم نحس أزمة النحو مع وجودها، وقال آخرون ولهم بعض الحق إن ازدحام مسائل النحو بالخلاف بين

النحاة إن كان نافعاً على مستوى التخصص فهو بلاء وسم ناقع على المستوى التعليم العام، وكثرت الأقوال في تشخيص أزمة النحو ولكن وصف الدواء لم يجد الكثير من مهرة الأطباء.

ولست أعزم لنفسي مستوى الطبيب الماهر المؤهل لعلاج هذا الداء، ولكنني أجد بعض الملاحظات التي ربما كان من الخير أن أشير إليها فيما يأتي:

١ -وجوب العناية بدروس الاستعمال على نحو ما جرى بيانها منذ قليل، وهي دروس المحفوظات والمحادثة والقراءة والكتابة والاستماع وطرق الاتصال الأخرى.

٢ -إعداد المعلمين الأكفاء بتدريبهم على وسائل الإيضاح المختلفة وعلى الإشراف على مجموعات من الطلاب لاختيار الأنشطة التي تعين على التعلم.

٣ -الاستعانة بوسائل التعليم الحديثة كمعامل اللغات والوسائل السمعية والبصرية المختلفة.

٤ -التشجيع على التفوق في اللغة العربية بالمكافآت المادة والمعنوية.

٥ -انتهاء موجة التهوين من تعليم اللغة العربية في التعليم العام بإنقاص عدد الدروس والاقتطاع من الدرجات المخصصة للمواد اللغوية.

٦ -مكافحة موجة الاغتراب التي نلمحها في الإعلاء من شأن اللغات الأوروبية على حساب اللغة العربية سواء لافتات المحال التجارية أو أسماء الشركات أو في المحادثة اليومية وغير ذلك.

٧ -دعوة وسائل الإعلام إلى زيادة حصة اللغة الفصحى في برامجها لخدمة وسيلة الاستماع من وسائل اكتساب المهارة.

٨ -البدء في التعليم بالقواعد الكبرى كالفرق بين أنواع الجمل من خبرية إلى شرطية إلى إنشائية من خلال الشواهد ثم التطرق على ضوابط ركني الجملة ثم تتوالى المكملات.

٩ -إعطاء درس التطبيق مرتبة عليا في خطة التدريس النحوي.

١٠ - مطالبة المعلمين أن يتحدثوا أثناء الدرس باللغة الفصحى.

لعل هذه الأمور أن تعين على حسن تعلم النحو وانتشال لغتنا العربية من وهدة الإهمال والتساهل واللامبالاة في رعاية ركن من مقومات شخصية هذه الأمة العربية المسلمة، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق.